الاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة: حفز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشمل الإستراتيجيات الخاصة بسياسات الاتحاد الأوروبي إزاء جنوبي البحر المتوسط خلق منطقة أوروبية – متوسطية معمقة للتجارة الحرة تستهدف إزالة الحواجز التجارية بين ضفتي المتوسط. ولهذا الهدف وفي أعقاب الربيع العربي، وافق المجلس الأوروبي في 2011 على التفاوض حول اتفاقيات عميقة وشاملة للتجارة الحرة. وانطوى الأمر على طاولات مستديرة من ضمن ندوة "الرؤية المشتركة لعالم عربي تقدمي" التي نظمتها "سوليدار" مع "مؤسسة الدراسات التقدمية الأوروبية" و"المنتدى التقدمي العالمي"[1] وبدعم من "الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية" في عمّان يوم 24 آذار. انظر مزيداً من المعلومات حول الاجتماع.

وبهدف معالجة المستويات العالية من الفقر، والبطالة الضخمة، والانتشار الواسع للعمل غير اللائق، واستمرار ممارسات التمييز الجنسي، تحتاج البلدان العربية (البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)فرصاً تعزز قدراتها الإنتاجية، وتمكّن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والتجارة مع الاتحاد الأوروبي. وثمة أهمية كبرى تكمن في ألا تقصر الاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة الحيز السياسي للدول العربية وقدرتها على تصميم سياسات تقوم على الأولويات الوطنية وتبنيها، وفي أن تساهم الاتفاقيات في هذه الحاجة من خلال تمكين التنمية الصناعية وحفز القطاعات المنتجة، وأن تساهم أيضاً في (خلق) العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والقضاء على الفقر.

وحُدِّدت التوصيات التالية خلال النقاش:

- ثمة حاجة إلى إعادة توجيه الاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة على أساس خلق العمل اللائق والحماية الاجتماعية ورعاية تنمية اقتصادية شاملة. فالحماية الاجتماعية والإنتاجية مترابطان، وسيفضي خفض الحماية الاجتماعية إلى إنتاجية أدنى.
- إجراء تقييم لأثر الاتفاقيات في حقوق الإنسان وسياسات التنمية وقدرة الدولة على تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المشمولة الاتفاقيات، إلى جانب الاتفاقيات السابقة المتعلقة بالتجارة الحرة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي وسائر الشركاء. ويجب أن تتضمن عملية التقييم القطاعات المعنية المختلفة والمجتمع المدني، قبل إطلاق المفاوضات مع الشركاء.

[1] ثمرة تعاون بين مجموعة البحوث والتطوير في البرلمان الأوروبي وحزب الاشتراكيين الأوروبيين.

- إعادة النظر في النماذج الاقتصادية، والسياسات المستدامة والموجهة إلى النمو والتي يقودها التصدير، المطبقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية، إلى جانب سياسات إعادة التويع الشاملة أنظمة ضريبية عادلة ومتوازنة وكذلك سياسات الحماية الاجتماعية.
- ضمان شفافية كاملة لعمية التفاوض وشمول الأطراف المعنية، خصوصاً البرلمانيين، والنقابات المهنية والعمالية، والمجتمع المدني، خلال إبرام اتفاقيات عميقة وشاملة للتجارة الحرة مع بلدان في المنطقة.
- يجب ضمان الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصاً ما يتعلق منها بالصحة والتربية والحماية الاجتماعية والمياه. ويجبلاًّ تعمل الاتفاقيات العميقة والشاملة للتجارة الحرة للحد من وصول الناس، خصوصاً من يحيون منهم ويعملون في ظروف هشة، إلى حقوقهم الأساسية والسلع الشائعة والعامة.
- إعادة تصميم التعاون الإقليمي (جنوب – جنوب) ليقوم على حاجات الشركاء وأولوياتهم، خصوصاً في ما يتعلق بقدرتهم على تطبيق سلاسل إنتاج إقليمية جماعية وتمكين العمالة عبر المنطقة.

يرجى هنا قراءة تقرير "سوليدار" حول العمل اللائق والحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقارير "الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية" حول تعميق الديمقراطية واتفاقيات التجارة الحرة: أداة للازدهار أو عقبة أمام التنمية؟ و كيف تساهم منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في التنمية الشامة والمستدامة؟

"سوليدار" هي شبكة أوروبية من 60 منظمة غير حكومية تعمل لتعزيز العدالة الاجتماعية في أوروبا والعالم ككل. وتعبر "سوليدار" أمام مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية عن مخاوف المنظمات الأعضاء فيها في ما يتعلق بقطاعات السياسات، والشؤون الاجتماعية، والتعاون الدولي، والتعلم مدى الحياة. لمزيد من المعلومات، انظر www.solidar.org

لورا ألفاريز رودريغز

زميلة في سياسات التعاون الدولي

"سوليدار"

Rue du Commerce 22 | B-1000 Brussels

T +32 (0)2 500 10 29 | F +32 (0)2 500 10 30